

دفتـر التـجـمـلات والخـرـوط الخـاصـة بكـراء مرافق السوق الأسبوعي بالبروج

الديباجة

- بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
 - بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 23 نونبر 2017 بتنظيم نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
 - بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.89.187 الصادر بتاريخ 21 ربيع الثاني 1410 (12 نونبر 1989) الصادر بتنفيذ القانون رقم 89/30 المتعلق بالضرائب المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها.
 - بناء على المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان 1444 الموافق ل 8 مارس 2023 المتعلق بالصفقات العمومية
 - بناء على قرار وزير الداخلية رقم 672.18 صادر في 18 جمادى الآخرة 1439 (7 مارس 2018) القاضي بتحديد تأليف لجان طلب العروض المفتوح أو طلب العروض المحدود أو بالانتقاء المسبق، وكذا لجنة المباراة الخاصة بالجماعات الترابية ومجموعاتها.
 - بناء على القرار الجماعي رقم 1 بتاريخ 1 يناير 2008، المحدد بموجبه نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة البروج مع ما أدخل عليه من تعديلات وتحسينات.
 - وبناء على مداولة المجلس الجماعي للبروج في إطار دورته الاستثنائية لشهر يوليوز المنعقدة بتاريخ 2023/07/11.
- الفصل الأول: بيان المرافق المعروضة للكراء عن طريق تقديم العروض وعدد كرائها.
- إن المرافق المعروضة للكراء تتعلق بالعصص التالية:
- الحصة الأولى: سوق البهائم
 - الحصة الثانية: واجبات دخول السوق ومحللات عارضي السلع، وواجبات الفندق ومحل وقوف السيارات والميزان العمومي.
- وذلك بواسطة عروض أثمان بناء على دفتـر التـجـمـلات، هذا وتحدد مدة الكراء في سنة واحدة تبدأ من فاتح يناير من كل سنة وتنتهي في 31 دجنبر من نفس السنة.
- وبانتهاء مدة الكراء فإنه لا يحق للمكثري أن يستفيد من أي امتياز يدخل له الأولوية في الاستغلال مرة أخرى.
- الفصل الثاني: تاريخ الكراء ومكانه.
- سيتم نشر إعلان عن طلب العروض للكراء وتحديد تاريخ وساعة ومكان إجراء عملية فتح الأظرفة طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان 1444 الموافق ل 8 مارس 2023 المتعلق بالصفقات العمومية.
- الفصل الثالث: المشاركة
- يسمح بالمشاركة في عروض الأثمان الأشخاص الذين لا يوجدون في حالة نزاع مع الجماعة بسبب استغلالهم ملكا جماعيا أو بذمتهم دين إزاء الجماعات المحلية أو الدولة.



يتعين على كل شخص يرغب في المشاركة أن يسحب ملفه طلب العروض من مكتب الموارد المالية والتحصيل ، كما يمكن كذلك نقله إلكترونيا من بوابة صفحات الدولة من العنوان الإلكتروني التالي www.marchespublics.gov.ma ، وأن يودع ملفه المشاركة كاملا لدى شعبة المداخل ، أو يرسله عن طريق البريد المضمون الموجه إلى رئيس الجماعة يوما قبل فتح الأظرفة، أو تسليمه مباشرة إلى رئيس لجنة فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة، ضمن ثلاثة محتويات يكتب عليه بحروف صريحة و بارزة نوعية المرفق المراد كراؤه ، مشتملا على الطرفين التاليين :

أولا: ظرفه يحتوي على ملف إداري ويتضمن الوثائق التالية:

- تصريح بالشرف
- طلب الكراء تتم فيه الإشارة إلى نوع المرفق المزمع كراؤه ويجب أن يبين هذا الطلب بكيفية مدققة اسم الطالب مع عنوانه الكامل ومحل السكن ورقم الحساب البريدي أو البنكي وكل المعلومات الإضافية.
- مذكرة تتضمن الوسائل البشرية والتقنية التي ينوي المرشح تخصيصها لتسيير المرفق.
- نسخة من كشاش التعملات صادق عليه من طرف السلطة المختصة يحمل توقيع المنعمد مصحح الإمضاء.
- صورة شمسية لبطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة تثبت أنه في وضعية جباية قانونية.
- الشهادة المسلمة منذ أقل من سنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- شهادة القيد بالسجل التجاري.
- شيك صادق عليه أو أصل وصل الضمان المؤقت في اسم القابض المبلي أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه عند الاقتضاء والمعددة في مبلغ مائة ألف درهم 100.000,00 درهم بمثابة ضمانه لحقوق الجماعة لدى القابض المبلي.
- شيك صادق عليه بقيمة ستون ألف درهم 60.000,00 درهم أو وصل إيداع الضمانة المالية في اسم القابض المبلي أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه عند الاقتضاء والمعددة بنفس المبلغ لدى القابض المبلي الخاصة بنظام وصيانة المرفق، ترجع إلى المشاركين الذين لم يدرس العرض عليهم مقابل إشهاد كتابي أو بعد انتهاء عقد الكراء وتسوية الوضعية الإدارية مع الجماعة بالنسبة للذي رسم عليه الصفة.
- وبالإضافة إلى الوثائق السابقة الذكر يتعين على الأشخاص المعنوية الإدلاء بما يلي:
- الوثائق التي تبين الصلاحيات المخولة للوكيل بأن يتصرف باسم المتنافس.
- القانون الأساسي ولائحة أعضاء مجلس الإدارة والمديرين.
- ثانيا: ظرفه يتضمن الملف المالي، ويحتوي على الوثائق التالية:
- عقد التزام موقع من طرف المتنافس يتضمن - بالحروف والأرقام - توضيح مبلغ العرض المقترح للسومة الكرائية الشهرية مع احتساب واجبات الضرائب والرسوم (T.T.C).

□ شيك صادق عليه في اسم القابض المبلي يتضمن ثمن كراء اثنا عشر 12 شهرا كتسبيق بمثابة ضمانه لحقوق الجماعة.

هذا ويعتبر كل تعمد لا يحتوي على الوثائق المشار إليها أعلاه لاغيا.

الفصل الرابع: لجنة فتح الأظرفة:

تتم عملية فتح الأظرفة من طرف لجنة مكونة من السادة:

- الأمر بالصرف أو من يمثله، رئيسا للجنة.

- مدير المصالح أو من ينوب عنه



- رئيس مصلحة الصفقات أو من ينوب عنه.
 - رئيس المصلحة المعنية بموضوع الصفقة أو من ينوب عنه.
 - المباسج العمومي المكلف أو من يمثله
- ويمكن الأمر بالصرف دعوة أي شخص آخر، خبيراً كان أو تقنيا للمشاركة بصفة استشارية في أشغال اللجنة المشار إليها أعلاه.

الفصل الخامس:

بعد انتهاء الأجل القانوني لتلقي العروض تجتمع لجنة فتح الأظرفة في جلسة عمومية لدراسة الطلبات المقدمة لتحديد الشخص الراسية عليه السمسة بناء على الحد الأعلى للعرض المقترح وعلى مبلغ الدفعة المقدمة من طرف المتقدمين للاستفادة من الكراء. ويبقى الاختيار للجنة في سحب أي مرفق من السمسة إذا تبين لها نوع من المجازفة في الأثمنة المعروضة. إذا تقدم متزايدان أو أكثر بعروض متساوية تجري مزايعة بين هؤلاء المتزايدين دون خیرهم، وفي حالة تساوي العروض من جديد تجري القرعة بينهم.

وتبقى لها الصلاحية في إرساء العروض على المتنافس الذي ترى فيه كل الضمانات اللازمة للكراء.

التزامات المکتری

الفصل السادس:

- يعتبر المکتری بعد التعاقد مع الجماعة على أنه على اطلاع وإلمام بالمرافق التي تم كراؤها ومحتوياتها وأخذها على الحالة التي توجد عليها عند كرائها كما يجب عليه احترام مواعيد إقامة السوق.
- لا يحق للمکتری القيام بأي تغيير أو تعديل في المرفق المکتری بدون إذن أو رخصة من الجماعة.
- يتعين على المکتری أن يحفظ المرفق المؤجر مؤتمناً في حالة جيدة وأن يقوم بالإصلاحات الضرورية على نفقته.
- إن صيانة مرافق السوق المکترية وكذا نظافتها التي يجب أن تتم فور الانتهاء من العمل بها وقيل مغادرة السوق كل أسبوع تبقى على عاتق المکتری الذي يتحملها برمتها.
- إن البنایات المقامة والتغييرات والإصلاحات التي أدخلت على الملك تبقى في نهاية مدة الإيجار لفائدة الجماعة دون أي تعويض للمتعهد.

- كما يمنع عليه منعاً باتاً تفويت المرفق بواسطة بيع أو تبادل أو كراء أو تنازل للغير أو استعماله لأغراض أخرى غير المتفق عليها. كما يمنع عليه الكراء الباطني.

الفصل السابع:

يتعين إجبارياً على المکتری أن يودع لدى القابض المحلي ضماناً مالية قدرها ستون ألف درهم (60.000.00 درهم) كما هو مشار إليه بالفصل الثالث أعلاه، وذلك قصد تأمين وفائه بشروط الصيانة والنظافة المشار إليها بالفصل السابق، وعليه فإنه وفي حالة إخلال المکتری بهذه الأخيرة بناء على المعايينات التي تنجزها لجنة مختصة في الموضوع، فإن الجماعة تلجأ إلى التصرف في تلك الضمانة من خلال صرفها فيما يحقق الوفاء بتلك الشروط.

تتعهد الجماعة للمکتری باسترجاع مبلغ الضمانة كاملاً بعد انقضاء مدة الكراء، وذلك حاله يتم الإخلال بشروط الصيانة والنظافة المشار إليها آنفاً، إذ أنه وفي هذه الحالة يصرف من هذا المبلغ على قدر ما تدعو إليه حاجة الوفاء بتلك الشروط، ولا يسترجع المکتری حينها إلا المتبقي من المبلغ المذكور.



الفصل الثامن:

يتعين على المكنزي أن يحترم جميع الشروط القانونية المتعلقة بالتطبيق الحرفي للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في ميدان التحصيل وخصوصا القرار الجبائي الجماعي المستمر المتعلق باستخلاص الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستخلصة لفائدة الجماعة.

يتعين على المكنزي تعليق لائحة الرسوم والواجبات المذكورة بالمداخل الرئيسية للسوق لتمكين العموم من الاطلاع عليها.

الفصل التاسع:

إذا تمت مراجعة القرار الجماعي المستمر والمحدد للضرائب والحقوق والواجبات المستخلصة لفائدة الجماعة خلال العام الذي أجريت فيه المزايدة فإن هذا التعديل لا يدخل حيز التنفيذ إلا في السنة الموالية.

الفصل العاشر:

إن المستفيد من هذا الكراء ليس له الحق في المطالبة بتخفيض سومة الكراء لأي سبب من الأسباب ومهل كانت الظروف. وفي حالة تخليه عن المرفق بمحض إرادته فليس له الحق في المطالبة باسترجاع مبالغ الكراء المؤداة.

في حالة وفاة المكنزي للمرفق يحق لورثته الاستمرار في استغلاله إذا ما رغبوا في ذلك شريطة تقديم طلب في الموضوع إلى السيد رئيس المجلس الجماعي داخل أجل شهر بعد وفاة المكنزي تحت طائلة فسخ العقد.

الفصل الحادي عشر:

يتعين على المكنزي إعداد وطبع التذاكر على نفقته الخاصة وباسمه قصد استعمالها في تحصيل الحقوق والواجبات وعليه أن يستخدم في تحصيل الحقوق والواجبات عددا من الأعوان تحت مسؤوليته الشخصية ويخصص لهم لباسا متميزا أو شارات خاصة تميزهم عن الغير.

كما يجب عليه بعد إرساء المزايدة عليه خلال الأسبوع الموالي الإدلاء لمصالح الجماعة بلائحة الأعوان الذين سيتكفلون بالتحصيل مع الإشارة إلى عددهم ومستواهم الثقافي.

الضرائب والرسوم

الفصل الثاني عشر:

كل ضريبة أو رسم سينجم عن كراء أي مرفق سيكون على عاتق المكنزي.

العقوبات الناتجة عن مخالفات بنود كناش التحملات

الفصل الثالث عشر:

في حالة إخلال المكنزي بالقرار الجبائي الجماعي المحدد للرسوم والواجبات وقيامه من تلقاء نفسه بزيادة غير مشروعة في هذه الرسوم فإنه سيدفع لعقوبة إدارية تتمثل في أداء غرامة مالية تقدر بـ 10 % من الثمن الإجمالي للكراء ويبقى الحق في هذه الحالة للجماعة علاوة على تطبيق هذه الغرامة متابعته قضائيا إن اقتضى الأمر ذلك.

وفي حالة الإخلال بأي بند من البنود الأخرى لدفتر التحملات، تبقى الصلاحية للجماعة ودون إشعار مسبق في فسخ عقدة الكراء.

مقتضيات مختلفة

الفصل الرابع عشر:

- إذا اقتضت الضرورة إقامة السوق في موعد غير الموعد المعتاد، إما بمناسبة عيد أو غيره، فإن الجماعة تحتفظ للمكنزي بالحق في استخلاص الواجبات المترتبة عن استعمال المرافق المكثرة.

- يتعين على المكنزي أن يفتح المجال أمام أجهزة المراقبة المؤهلة قانونيا لذلك بمهمة التفتيش المنوطة بها كما يلزم عليه تقديم جميع الوثائق والبيانات التي من شأنها تيسيل مأمورية هذه الأجهزة.



الفصل الخامس عشر:

إن حقوق التسجيل والتندير المتعلقة بعقد الكراء يتحملها المكتري الذي يتعين عليه أداؤها إلى صندوق قابض التسجيل والتندير المختص.

الفصل السادس عشر:

يبقى دفتر التجمعات هذا ساري المفعول ما لم يتم تغيير أحد فصوله
حرر بالبروج في:

رئيس مجلس جماعة البروج

تأشير السيد عامل إقليم سطات


رئيس المجلس الجماعي
للبروج
امضاء: محمد عمار


عامل إقليم سطات
امضاء: إبراهيم أبوزيد

1 3 2023